

المحور الثامن: النظام الاقتصادي والسياسة النقدية

1_ النظام الاقتصادي

يتمثل النظام الاقتصادي في الطريقة أو الآلية التي يستخدم بها المجتمع موارده النادرة لتلبية احتياجات الأفراد غير المحدودة. أو بتعبير آخر هو المنهج والآلية الموحدة التي يسير وفقها النشاط الاقتصادي، وتوضع على أساسها القواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي بما يمكن من معالجة المشكلة الاقتصادية.

تتمثل أبعاد النظام الاقتصادي في: **البعد الإنتاجي**: وهو ما تعلق بكيفية قيام عملية الإنتاج أي كيفية اتخاذ القرارات الاستثمارية والاستهلاكية ومن ثم القرارات الإنتاجية. **البعد التخصيصي**: أي ما تعلق بكيفية تخصيص الموارد وملكيتهما بين الأعوان الاقتصاديين. **البعد التوزيعي**: أي ما تعلق بكيفية توزيع الدخل المتولد عن عملية الإنتاج وكيفية التعامل مع ما يترتب عن ذلك في الاقتصاد والمجتمع.

2_ أشكال الأنظمة الاقتصادية

تتمثل أهم أشكال الأنظمة الاقتصادية في:

2_1_ النظام الاقتصادي الرأسمالي

أ_ ماهية النظام الاقتصادي الرأسمالي

حسب "ميلتون فريدمان"، فإن الرأسمالية هي نظام اقتصادي تنافسي يقوم على تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال مؤسسات خاصة تعمل في سوق حرة. وبالتالي فهي نظام للتنسيق بين الفاعلين الاقتصاديين من خلال المعاملات الثنائية الطوعية في السوق.

وتعتبر الرأسمالية كنظام اقتصادي نظاما غير مباشر لحكومة العلاقات الاقتصادية، يعتمد على اللامركزية في صنع القرار من طرف القطاع الخاص في الأسواق الحرة. كما تعتبر نظاما ثقافيا متأصلا في الممارسات الاقتصادية التي تتمحور حول رغبة المستثمر الخاص المملّحة في جني الربح، الذي يعزز السعي وراءه العديد من العوامل. ونظراً لأن الرأسمالية نظام ثقافي وليست مجرد نظام اقتصادي، فمن غير الممكن تفسيرها بالاعتماد على عوامل مادية فحسب. ويوصف النظام الاقتصادي الرأسمالي على أنه نظام استغلالي، إلا أن صفة الاستغلال ليست حكراً على الرأسمالية، لكن صفة توليد الثروة هي كذلك.

ب_ نشأة وتطور الفكر الاقتصادي الرأسمالي

ركز الباحثون على اعتماد فترة التصنيع في القرن الثامن عشر التي أطلق عليها "الثورة الصناعية" لتعيين بداية الرأسمالية عمليا، لأن ما صاحب هذه الفترة من ظهور المصانع والمكينات والعمال المنضبطين كان مختلفا بشكل جذري عما كان سائدا من قبل. لكن فكريا، كان ظهور النظام الاقتصادي الرأسمالي من خلال كتاب آدم سميث الذي أصدره سنة 1776 بعنوان "تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الذي وضع فيه الأسس لقيام النظام الاقتصادي الرأسمالي.

إن ظهور الرأسمالية كان أساسا في إنجلترا نتيجة تضافر التقدم في المجال الزراعي والاستكشافات العلمية والمنجزات العلمية. إذ شهدت نقلات فكرية واجتماعية ساهمت في إحداث نظام انتاج سلع جديد فيها لوحدها، وأحدث سلسلة تغييرات في المجال الزراعي ثم الصناعي ساهمت في تحرير التجارة ومثلت خروجها عما كان سائدا قبلها من قوانين ونسيج طبقي وسلوك فردي وقيم في أوساط المجتمع.

ج_ مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي

يقوم النظام الرأسمالي على المبادئ التالية:

— الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج: يعتمد على اللامركزية في صنع القرار من طرف القطاع الخاص في الأسواق الحرة

— الحرية الاقتصادية: يعتمد على الاختيار الفردي الذي تحدده الأسواق الحرة وليس التوجيهات الحكومية

— التوازن التلقائي للسوق: أي أن السوق يوازن نفسه بنفسه دون حاجة لتدخل الدولة انطلاقا من فكرة "اليد الخفية لآدم سميث".

— المصلحة الخاصة تحقق المصلحة العامة: يتصرف الأفراد لمصلحتهم الذاتية عندما يتخذون خيارات اقتصادية. ومع ذلك، بينما يسعون لخدمة مصالحهم الخاصة، فإنهم يفيدون الآخرين.

2_2_ النظام الاقتصادي الاشتراكي

أ_ ماهية النظام الاقتصادي الاشتراكي

النظام الاقتصادي الاشتراكي هو نظام اقتصادي يعتمد على الملكية العامة أو الجماعية لوسائل الإنتاج، مثل المصانع والأراضي، وتوزيع الموارد والخدمات الأساسية بشكل عادل بين أفراد المجتمع. في هذا النظام، تهدف الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقليل الفوارق الاقتصادية بين الأفراد، وتوفير احتياجات الجميع الأساسية مثل التعليم، الرعاية الصحية، والإسكان.

ب_ نشأة ظهور الفكر الاشتراكي

تعود جذور نشأة الفكر الاشتراكي إلى الحركة العمالية التي بدأت مع الانتفاضات الاجتماعية الكبرى طوال القرن التاسع عشر التي حدثت في فرنسا وخاصة إنجلترا. حيث ولد النضال العمالي تفكيراً جديداً مناهضاً للتفكير الرأسمالي تجلّى في النظرية الاشتراكية التي كان أهم مفكريها "كارل ماركس" و "فريدريك إنجلز" دعوا إلى إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إقامة دولة ذات طابع اشتراكي تقودها الطبقة العاملة، تحقق وجودها أول مرة في الاتحاد السوفييتي بعد الثورة البلشفية سنة 1917.

ج_ مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي

يقوم النظام الاشتراكي على المبادئ التالية:

__ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج من طرف الدولة

__ اتخاذ القرارات يكون من خلال التخطيط المركزي

__ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

__ المصلحة العامة أولى: تقليل الفوارق وتحقيق العدالة الاجتماعية والتعاون بدل المنافسة

2_ السياسة الاقتصادية

2_1_ ماهية السياسة الاقتصادية

السياسة الاقتصادية هي عبارة عن: "نظام قرارات يعكس العلاقة بين الأهداف التي تحدد إشباع ورضا صناع القرار والتي لا يتحكمون فيها بصفة مباشرة، والأدوات التي تتضمن متغيرات التحكم".

وباعتبار أن السياسة الاقتصادية هي عبارة عن نظام قرارات، فإنها تجمع بين جملة من العناصر التي ترتبط فيما بينها مشكلة الإطار الرئيسي الذي تقوم عليه السياسة الاقتصادية والذي يحدد آلية عملها في الواقع الاقتصادي، حيث تبرز هذه العناصر في:

أ_ الأدوات: هي عبارة عن المتغيرات التي تظهر في شكل إجراءات ووسائل تستخدم في استهداف المتغيرات الهدفية، حيث أنها تبرز كمتغيرات خارجية تخضع للتحكم المباشر من طرف صناع القرار، وقد تكون إما أدوات اقتصادية كلية كعرض النقود وحجم الإنفاق العام، أو أدوات اقتصادية جزئية كمعدل الضريبة أو معدل الأجر الحقيقي.

ب_ الأهداف: هي عبارة عن جملة المتغيرات الداخلية التي يسعى لتحقيقها من خلال السياسة الاقتصادية، حيث أنها تسمى بـ "المتغيرات الهدفية"، وهي المتغيرات التي تحدد مستوى رضا و إشباع صناع قرار السياسة الاقتصادية، حيث أنها تقسم في الغالب إلى:

__ متغيرات هدفية نهائية: تمثل الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية ك: معدل النمو، معدل البطالة ومعدل التضخم ووضعية ميزان المدفوعات.

__ متغيرات هدفية وسيطية: وتعتبر كقناة وسيطة لنقل الأثر الذي ينتج عن الأدوات إلى المتغيرات الهدفية النهائية، وذلك ك: سعر الفائدة وسعر الصرف، حيث أنها تبرز كمؤشرات يستند إليها صناع القرار في تقييم مدى إمكانية تحقق التأثير المرغوب فيه للأدوات على المتغيرات النهائية أم لا، ومن ثم توفر إمكانية تعديل المسار وتصحيح الخلل إن وجد قبل فقدان إمكانية ذلك في حال النظر فقط لحركة المتغيرات الهدفية النهائية.

ج_ الإطار المؤسسي: إن وضع السياسة الاقتصادية يكون في شكل اختيار الأدوات التي تمكن من تحقيق الأهداف المرجوة تحت ما يسمى بـ "الإطار المؤسسي"، الذي يؤثر بشكل مباشر على توازنات السوق وفعالية أدوات السياسة الاقتصادية. فالإطار المؤسسي هو القيود التي ابتكرها الإنسان والتي تنظم التفاعل البشري. وهي تتكون من قيود رسمية (قواعد وقوانين ودساتير) وقيود غير رسمية (كالعادات والتقاليد وهي قواعد تحكم السلوك المجتمعي) وخصائص إنفاذها.

2_2_ أساسيات حول السياسة الاقتصادية

أ_ مبادئ السياسة الاقتصادية

تقوم السياسة الاقتصادية على المبادئ التالية:

أ_ التساوي العددي بين الأدوات والأهداف: يجب أن تستهدف كل أداة من أدوات السياسة الاقتصادية هدفا وحيدا تسعى لتحقيقه، ومن ثم ضرورة أن يتساوى عدد الأهداف مع عدد أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة في تحقيقها.

ب_ كفاءة الأداة بالنسبة للهدف: إن صناع قرار السياسة الاقتصادية عليهم أن يختاروا في سبيل تحقيق كل هدف من أهداف السياسة الاقتصادية الأداة المناسبة والأكثر قدرة على ذلك مقارنة ببقية الأدوات.

ج_ التناسق: إن اختيار أداة معينة لتحقيق مستوى مرغوب من هدف ما لا يجب أن يكون في معزل عن بقية الأدوات الموضوعية لتحقيق أهداف أخرى، إذ أن عدم التنسيق بين مختلف أدوات السياسة الاقتصادية قد

ينجر عنه مشكل التعارض بين المستويات المرغوبة للأهداف الاقتصادية، فالتنسيق بين مختلف الأدوات المختارة سواء من ناحية قيمتها أو نوعيتها يمكن من تفعيل قرارات السياسة الاقتصادية.

د- واقعية الأهداف: إن تحديد الأهداف التي يسعى لتحقيقها من خلال جملة أدوات السياسة الاقتصادية يتطلب ضرورة أن يراعى فيها واقع الاقتصاد المعني من حيث ظروفه وموارده.

ب- أهداف السياسة الاقتصادية

تهدف السياسة الاقتصادية بالأساس إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

— رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام لاقتصاد الدولة

— تخفيض معدل البطالة

— خفض معدل التضخم

— توازن ميزان المدفوعات

2_3- أنواع السياسات الاقتصادية

تتمثل أهم أنواع السياسات الاقتصادية في:

أ- السياسة المالية

تعرف السياسة المالية على أنها مجموعة من القرارات التي تتخذها الحكومة والمتعلقة بالضرائب والنفقات العامة، أي أنها تتعلق بتسيير الميزانية العامة للدولة التي يوجد فيها نوعين من التدفقات الداخلة والخارجة. حيث أن التدفقات الداخلة إلى الميزانية العامة هي الإيرادات، أما التدفقات الخارجة هو مقدار الإنفاق الحكومي.

تنقسم السياسة المالية إلى سياستين فرعيتين: **سياسة الإنفاق العام** وهي ما تعلق بإجراءات الحكومة حول النفقات العامة كرفع الأجور، زيادة التحويلات الاجتماعية، زيادة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية (بناء طرق، جسور، مطارات.... الخ) وغيرها من أوجه النفقات العامة للدولة. أما **سياسة الضرائب** فهي المتعلقة بقرارات الحكومة الخاصة بالضريبة والرسوم مثل: التعديل على ضرائب الدخل، تغيير الضرائب على الشركات، الرسوم المتعلقة بالخدمات والسلع.... الخ)، وغيرها.

وقد تكون السياسة المالية للدولة سياسة توسعية أي تستخدمها الحكومة لزيادة مستوى الطلب الكلي (برفع النفقات العامة أو/و خفض الضرائب) في حالة الإنكماش الاقتصادي أي في الوضعية يكون فيها النشاط الاقتصادي متراجعا. كما قد تكون السياسة المالية انكماشية أي تستخدمها الحكومة لخفض الطلب الكلي (خفض النفقات العامة أو/و زيادة الضرائب) في حالة وجود تضخم مرتفع في الاقتصاد.

2_3_2_ السياسة النقدية

تشير السياسة النقدية إلى الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لتغيير أسعار الفائدة وعرض النقود بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي. ويعتبر البنك المركزي هرم النظام المصرفي المسؤول عن تنظيم ومراقبة عمل البنوك والمؤسسات المالية في الدولة.

تكون السياسة النقدية للبنك المركزي إما **سياسة توسعية** في حالة كان الاقتصاد في وضعية انكماش، أي يلجأ فيها البنك المركزي لزيادة عرض النقود أو تخفيض معدلات الفائدة قصد زيادة قدرة البنوك على الاقتراض ومن ثم تنشيط الاقتصاد، وقد تكون **سياسة تقييدية** في حالة كان الاقتصاد في وضعية تضخم أين يلجأ البنك المركزي لخفض عرض النقود أو رفع معدلات الفائدة قصد خفض قدرة البنوك على الاقتراض. وتتميز السياسة النقدية التقليدية بثلاثة أدوات رئيسية هي:

— **سياسة السوق المفتوحة:** عمليات السوق المفتوحة هي عمليات بيع وشراء السندات الحكومية قصد التأثير في عرض النقود. فعندما يريد البنك المركزي توسيع المعروض النقدي (في حالة انكماش الاقتصاد)، فإنه يشتري الأوراق المالية الحكومية من البنوك مما يعني إتاحة مزيد من السيولة لها قصد إقراضها وبالتالي المساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد وإنتعاشه. وعندما يريد البنك المركزي الحد من العرض النقدي (في حالة التضخم)، فإنه يبيع السندات الحكومية في السوق المالي لصالح البنوك، مما يعني أنه يمتص منها جزءاً من السيولة قصد الحد من القروض التي تمنحها بما يسمح بتخفيض معدل التضخم.

سياسة الاحتياطي الإجباري: يحدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي المطلوبة على جميع البنوك فيما يخص الودائع التي تتلقاها. حيث أن البنك مطالب عند تلقيه وديعة أن يحتفظ بجزء منها في حسابه الخاص لدى البنك المركزي. ففي حالة رغبة البنك المركزي الحد من العرض النقدي، يقوم برفع نسبة الاحتياطي الإجباري قصد الحد من قدرة البنك على خلق نقود الودائع عن طريق ما يعرف بمضاعف الودائع.

سياسة سعر الخصم: معدل الخصم هو سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي عندما يقرض أموالاً لبنوك أخرى. يؤثر معدل الخصم على المعروض النقدي لأنه يحدد الاحتياطيات المتاحة للبنوك للاقتراض. عندما يرفع البنك المركزي سعر الخصم، تميل البنوك إلى اقتراض أموال أقل من البنك المركزي مما يخفض من سيولتها وبالتالي قدرتها على الاقتراض. ويحدث العكس عندما يتم تخفيض معدل الخصم، تقترض البنوك المزيد من الأموال من البنك المركزي وتزيد من السيولة لديها للاقتراض.